تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠١٨: دراسة تحليلية

The Challenges of the Iraqi Political System After 2018: An analytical study

د. جبار حردان سلمان

Dr. Jabbar Hardan Salman

الملخص.

عانى العراق وما زال من سلبيات الأنظمة السياسية التي حكمته، إذ كانت أنظمة ذات طابع شمولي هددت كيان دولته بتفكك وحدته البنيوية، فإلى جانب الأزمات التراكمية التي خلفها النظام السابق، عاش العراق كمجتمع ودولة أزمات أخرى متعددة منذ العام ٢٠٠٣، وحتى العام ٢٠١٨، طالت كيانه السياسي وهويته الوطنية ووحدته الاجتماعية وسيادته السياسية، مما أدى إلى تفاقم حجم وخطورة التحديات التي تواجه ديمومة واستقرار نظامه السياسي، لاسيما أن تلك التحديات باتت تفرض على صانع القرار السياسي العراقي إيجاد حلول سريعة وناجعة؛ من أجل الحفاظ على المكتسبات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، وهذا الأمر تطلب من النخب السياسية وصناع القرار وضع رؤية حقيقية علمية وعملية تفضي إلى رسم وصياغة استراتيجيات فعالة؛ لمواجهة تلك التحديات والتهديدات الخطيرة.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، التحديات الداخلية، التحديات الخارجية، صانع القرار، البيئة الداخلية والخارجية.

Abstract:

Iraq has suffered and continues to suffer from the negative aspects of the political systems that ruled it of a totalitarian nature that threatened its state entity with the disintegration of its structural unity. Its social unity and political sovereignty have

exacerbated the magnitude and seriousness of the challenges facing the sustainability and stability of any political system. These challenges are now imposed on the Iraqi political decision-maker to find quick and effective solutions in order to preserve the political, security and economic gains, and this requires from the political elites and decision-makers a real, scientific and practical vision that leads to the formulation and formulation of effective strategies to confront these serious challenges and threats.

Keywords: Political system, internal challenges, external challenges, decision maker, internal and external environment.

المقدمة

أتسم النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، بعدم الاستقرار مدفوعًا بمجموعة متنوعة من المتغيرات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر التوترات العرقية والطائفية، وتدخلات دول الجوار، والتحديات الأمنية التي خلقتها الجماعات الإرهابية والمجاميع المسلحة، فضلًا عن ذلك، سيطرت على المشهد السياسي عبر كل إدارة عراقية تقريبًا منذ العام ٢٠٠٣، ائتلافات شابها الضعف والانقسام؛ لكونها كانت غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تشتد الحاجة إليها.

وقد كان السبب في عدم نجاح الحكم في العراق هو الافتقار إلى المؤسسات الفعالة والبيروقراطية التي لم تعترف بعضها حتى بشرعية النظام الجديد، إذ بنيت معظم مؤسسات الدولة العراقية بالأصل لخدمة نظام مختلف كليًا عن النظام الدستوري الفيدرالي الديمقراطي الذي كان من المفترض أن يتم إنشاؤه بعد استفتاء العام ٢٠٠٥، وظلت بيروقراطيته مليئة بمسؤولين، حتى بدرجات أدنى، لاسيما أن اختيارهم كان بناءً

على أساس الولاء للنظام الحاكم السابق، ولم يتم تناول هذه القضية عبر عملية اجتثاث البعث، التي غالبًا ما أدت في تطبيقها إلى تفاقم مشاكل الفساد والمحسوبية، ومعارضة البيروقراطية وسلاسل القيادة الفضفاضة التي أعاقت تنفيذ العديد من القوانين واللوائح والقرارات الرئيسة.

فضلًا عما تقدم، أدى سقوط الموصل والعديد من المدن والقرى العراقية الأخرى في صيف ٢٠١٤، أثر سيطرة تنظيم داعش الإرهابي عليها، دورًا مهمًا في تغيير المعادلات السياسية المهيمنة في البلاد، بالتالي، فأن تلك الاخفاقات جميعها، التي تراكمت بسبب الحكومات المتعاقبة على السلطة بعد العام ٢٠٠٣، أدت إلى أن يصل مستوى الإحباط بين العراقيين إلى نقطة الغليان في أواخر العام ٢٠١٩، الأمر الذي قاد إلى اندلاع احتجاجات شعبية حاشدة في بغداد والعديد من مدن جنوب العراق في أكتوبر من العام ٢٠١٩، وعلى الرغم من أن الاحتجاجات كانت سمة متكررة للحياة في العراق منذ العام ٢٠٠٣، إلا أن احتجاجات أكتوبر في العام ٢٠١٩، كانت مختلفة اختلافًا جوهريًا من حيث مدى المشاركة والانتشار الجغرافي الذي تميزت به، فضلًا عن أعداد الشهداء والجرحى .

تلك التركة الثقيلة من الأزمات والمشاكل التي برزت بعد العام ٢٠٠٣ وصولًا إلى العام ٢٠١٨، وما تلاه، القت بضلالها على المشهد العام لواقع الدولة العراقية، وجعلت النظام السياسي العراقي يواجه العديد من التحديات على المستويات جميعها، التي شكّلتها الظروف الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق تمحورت إشكالية البحث حول طرح تساؤل أساس مفاده **(ماهي طبيعة وحجم التحديات التي تواجه النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠١٨؟)**. وتبعاً للإشكالية المطروحة، نفترض الآتي: **(ان التركة الثقيلة من الاخفاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية بعد العام ٢٠٠٣، أسهمت بخلق تحديات صعبة – داخلية وخارجية– تهدد بنية النظام السياسي العراقي**

وتقوض قدراته وديموته، بالتالي فأن هناك حاجة ملحة وضرورية إلى إيجاد معالجات حقيقية وناجعة من قبل النخب السياسية وصانع القرار السياسي العراقي).

وللإجابة عن إشكالية البحث، سيتم تقسيم البحث إلى محورين رئيسين، هما:

المحور الأول- تحديات البيئة الداخلية للنظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠١٨.

المحور الثاني- تحديات البيئة الخارجية للنظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠١٨.

المحور الأول

تحديات البيئة الداخلية للنظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠١٨

في آخر تقرير له أقر "المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية" وهو أول مؤسسة فكرية لعموم أوروبا يهتم بإجراء البحوث وتعزيز المباحثات المطلعة على المستوى الأوروبي، أقر هذا المجلس، بأن العراق بلد يعاني باستمرار من أزمات بنيوية تهدد وجوده كدولة، لافتًا إلى أن دولًا أوروبية مثل: بريطانيا وفرنسا عرابتي "سايكس بيكو" سبق لها وأن انقذت العراق من عدة أزمات حقيقية هددت وجوده كدولة حضارية بعد العام ٢٠٠٣. إذ أشار التقرير إلى مرحلتي مقاطعة المكون السني للعملية السياسية في مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، واستفتاء استقلال إقليم كوردستان، وحربين طائفيتين، لافتًا إلى أن النظام السياسي في العراق نجا، من هذه "التهديدات الوجودية"، لكنه يواجه اليوم وضع عدم استقرار جديد يتمثل في تقاتل القيادات السياسية البارزة؛ من أجل الهيمنة على السلطة أو بالأحرى التحرر من هيمنة الدول الإقليمية[١].

وإن عدم الاستقرار السياسي كان هو الصفة الملازمة والبارزة التي رافقت النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، واستمرت حتى بعد العام ٢٠١٨، وأثرت بدرجة كبيرة على مختلف الجوانب والمستويات، لا سيما (الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية) وبذلك، فأن أبرز ما واجهه النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٨، من تحديات

داخلية يمكن وصفها بـ (رباعية العين) والتي تشمل: (عدم الاستقرار السياسي، عدم الاستقرار الأمني، عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم الاستقرار الاجتماعي).

أولًا- عدم الاستقرار السياسي

بداية لابد من أن نشير إلى المتغيرات التي تسببت في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق قبل العام ٢٠١٨، وبشكل مختصر، وهي[١]:

١- إشكالية الوحدة الوطنية (التنوع الديني والاثني).

٢- ضعف البناء الاجتماعي – السياسي وغياب النضج المؤسساتي.

٣- إشكالية تكوين المؤسسات الأمنية.

٤- الأزمات الاقتصادية وتعثر التنمية.

٥- الوجود الأجنبي وإشكالية القبول والرفض.

٦- التدخل الخارجي (الإقليمي والدولي).

وكان لهذه المتغيرات مجتمعة الدور الحاسم في تفشي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٨، وقد كان للظاهرة هذه أوجه عدة يمكن أيجازها بالآتي:

أ- **الخلافات الحكومية الداخلية:** يمثل هذا المتغير عامل آخر أسهم في تعزيز حالة (عدم الاستقرار) السياسي في العراق، بقدر ما تأثر هو بدوره بواقع التدهور الأمني، إذ عمل كلا المتغيرين على تغذية بعضهما للآخر في صورة من الترابط الجدلي، وتبدو هذه نتيجة منطقية، لاسيما إذا ما علمنا أن عدم الاستقرار السياسي في أحد أوجهه هو انعدام فاعلية النظام، وعليه حتى وأن

حافظ النظام شكليًا على حالة (عدم التغيير الحكومي)، إلا أن عدم قدرته على العمل في ظل بيئة غير مواتية له يمثل كابحاً لشيوع حالة الاستقرار السياسي، وعليه يعمل عدم الاستقرار والمتمثل بالإرهاب على تعزيز حدة الشلل السياسي الحكومي، ويبدو أن هذا الشلل قد رافق تشكيل النظام السياسي الجديد منذ البداية، فمنذ نقل السيادة في العام ٢٠٠٤، أخذت الأطراف السياسية المختلفة تتنافس فيما بينها من أجل إعادة توزيع الموارد الاقتصادية – الاجتماعية على أدوات السلطة السياسية، ويبدو بما لا يدع مجالًا للشك أن الصراع السياسي الحكومي عكس وجود مساعي متناقضة متعاكسة في الاتجاه[١].

ب-**الطائفية والمحاصصة المؤسساتية:** بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية تسييس المكونات والانتماءات الأولية الطائفية (دينية، عرقية، قبلية، عشائرية)، وعلى الرغم من أن هذه التكوينات والانتماءات لها جذورها في المجتمع العراقي، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية عمقت الصراعات فيما بينها؛ وذلك عن طريق سياسات وممارسات عديدة، منها: ترسيخ المحاصصة الطائفية في تركيبة بعض المؤسسات السياسية التي تم تشكيلها في مرحلة ما بعد النظام السابق، بل وترسيخها في بنية الدستور العراقي الجديد في العام ٢٠٠٥، الأمر الذي أسهم في إحياء وتعميق الانتماءات الأولية على حساب الانتماء الوطني، وأسهم ذلك في خلق بيئات مواتية لتمدد ظاهرة الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية مثل: تنظيم داعش الإرهابي [٢].

إذ وفقًا للدستور الفيدرالي الحالي في العراق تم توزيع المناصب الرئيسة الثلاثة، وهي: منصب الرئاسة، ورئاسة الوزراء، ورئاسة البرلمان، بين الطوائف الثلاثة الأكبر حجمًا متمثلين في العرب السنة والشيعة والأكراد؛ إذ أن منصب رئاسة الوزراء، والذي

يعد أهم المناصب الثلاثة نظرًا لكون النظام السياسي العراقي نظامًا برلمانيًا، كان لصالح الطائفة الشيعة، بينما ذهبت رئاسة الجمهورية إلى الأكراد على الرغم من كونها أصغر الطوائف الثلاثة حجمًا، لكن قد نُرجِع ذلك إلى أن منصب رئاسة الجمهورية هو منصب شرفي بالأساس في النظم البرلمانية، لذلك تم إعطائه للأكراد وهم القومية الأصغر حجمًا، بينما أصبح منصب رئاسة البرلمان للطائفة السنية(١).

ومع بروز الأحزاب الطائفية انعكس تأثير المنظور الطائفي على القضايا الوطنية، وقد قامت هذه الأحزاب بدورها بتعميق الشعور والانتماء الطائفي؛ لكي تصبح الطائفة كتلة اجتماعية سياسية تقاد وفقاً لشعارات وزعامات طائفية، كما أنها تبنت نظامًا انتخابيا يقوم على التمثيل النسبي، وتم اعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة، مما شجع على الطائفية وعزز الانقسامات الأثنية والمذهبية؛ وذلك لأن هذا النظام يسمح للمناطق المختلفة في أن تتنافس بقوة ضد بعضها البعض؛ من أجل التمثيل في الحكومة، كما تعتمد نسبة تمثيل طائفة معينة في البرلمان على مدى مشاركة هذه الطائفة في الانتخابات، ومن ثم فإنه إذا قامت طائفة معينة بالاشتراك بنسبة تقل كثيرًا عن نسبتها إلى باقي الطوائف المختلفة فإنها لن تحصل على التمثيل، وبذلك فقد هدفت الولايات المتحدة إلى إقامة هذا النظام لتعزيز الطائفية(٢).

ج- **ضعف الاداء المؤسساتي:** انعكست المحاصصة على إداء السلطة التشريعية في ضعف ممارسة الدور الرقابي، لتقود إلى عدم إدراك البرلمانيين للفصل بين السلطات وتدخلهم في عمل السلطة التنفيذية، مما ولد عملية ضغط قصوى ضمن مفهوم المحاصصة على السلطة التنفيذية، بما يحقق المصالح الحزبية أو الفئوية، وهذا أفقد البرلمان قدرته على ممارسة دوره الرقابي السليم على إداء الحكومة العراقية منذ العام ٢٠٠٣ فصعودًا، وقد أدى ذلك إلى سن

البرلمان لقوانين تتعارض مع الدستور العراقي ولا تتفق مع التوزيع العادل للموارد والمصلحة العليا للبلاد، مثل قانون الموازنة، وتحديد حصة إقليم كردستان فيه، وتحكمها في الواردات النفطية على حساب الحكومة الاتحادية إذ تحصل الدولة فقط على ما تعادل قيمته (٢٥٠٠٠٠) برميل، في حين نص الدستور على توزيع الواردات، وبأن النفط والغاز ملك لكل العراقيين[١]، وقد استمرت هذه المشاكل حتى إلى ما بعد العام ٢٠١٨ وباتت تحديات مستعصية الحل.

د- قصور الإداء الحكومي: تولد الحكومات العراقية المتعاقبة الحالية وسط مشكلات بنيوية، وفي بيئة سياسية مضطربة، تقوم على المحاصصة التي تكونت في هيكل النظام وبنيته وتفاعلاته، عن طريق اقتسام السلطة وفق أسس طائفية-عرقية، وتفاهم بين النخب الحاكمة يُلزمهم باحتكار السلطة، مما جعل النظام يخضع إلى عملية دوران النخب والقوى السياسية نفسها، مما أوجد نظام أوتوقراطي أقرب منه إلى نظام ديمقراطي، على الرغم من وجود الأسس الديمقراطية التي يرتكز عليها، لذا عانت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام ٢٠٠٣، من تدني قدراتها على تلبية الاحتياجات الأساسية، ولم تقتصر المحاصصة على الجانب الداخلي فحسب، بل أضحى تأثيرها على الجانب الخارجي واضحاً، فالحكومات التي تعاقبت لم تصل إلى السلطة إلا في ضوء من المحاصصة الإقليمية-الدولية، وأي إخلال بها، سوف ينعكس على الاستقرار السياسي؛ ليتصدر المشهد تدخلات إقليمية ودولية تمثلت بالتدخلات الأمريكية - الإيرانية وصراعاتهما وتوافقاتهما على الساحة العراقية[٢]، ولم يختلف الحال كثيرًا بعد العام ٢٠١٨، إذ استمرت نفس المشكلة، وأخذت تتفاقم حتى باتت تحديًا مهمًا وخطيرًا مازلنا نشهد تأثيراته المستمرة إلى يومنا هذا.

و- الصراعات الحزبية: في العراق وبعد العام ٢٠٠٣، لم تعمل الأحزاب السياسية على تفعيل بناء الخيار الديمقراطي، بل كل ما عملت عليه هو الانصراف لبناء مصالحها الخاصة، ككيانات حزبية بالدرجة الأساس، متناسين أن واحدة من أساسيات نشوء الأحزاب، السعي لتحقيق مصلحة الشعب، وأن أبرز أسباب هذا القصور تعود إلى أنها تحتاج إلى دمقرطة أساليبها وتنظيماتها، فضلاً عن افتقارها للتعددية السياسية لغاية هذه اللحظة، فكل تعددية سياسية تقود إلى تعددية حزبية سليمة، ولكن ليس كل تعددية حزبية تقود إلى تعددية سياسية، وما نشهده الآن نسميه بالفورة الحزبية وليس تعددية، فكثير من الأحزاب التي ظهرت لن تجد لها قواعد شعبية في المستقبل، وغالبيتها يتمنطق بمنطق ديني عشائري عرقي قومي وليس بمنطق وطني ديمقراطي.

كما نستطيع التمييز بين أنواع متعددة من الواجهات الحزبية، بعضها لديه رؤية ومنهج وسلوك وثقافة ديمقراطية، وتطمح إلى نشر الثقافة الديمقراطية وليس الهرمية، غير أننا نجدها عاجزة أمام سيادة بيئة اجتماعية تقليدية، يرجح فيها صوت رجل العشيرة ورجل الدين على رجل الحزب الديمقراطي، وهناك أحزاب تحمل من الديمقراطية فقط الواجهات والشعارات، فهي لم تستوعب بعد معنى الديمقراطية شكلاً ومضموناً، وأن نادت بالديمقراطية للشعب العراقي، لكنها تستند إلى تعريف الديمقراطية على أنها حكم المتنفذين من أبناء الشعب وليس حكم الشعب نفسه، إلى جانب النمط السلوكي السائد في هذه الأحزاب، متمثلًا بنمط التابع والمتبوع، ولا أحد يشك في نضالات هذه الأحزاب ووطنيتها، إلا أن هناك تساؤلات كثيرة تثار حول ديمقراطيتها من عدمها[١].

هـ- غياب وضعف آليات مكافحة الفساد: إن الاحتجاجات التي انطلقت في بداية أكتوبر من العام ٢٠١٩، كانت مدفوعة أساسًا بالمطالب الاجتماعية

والاقتصادية، ورفض انتهاكات السيادة، وتعبر عن السخط الشعبي من سوء تطبيق الحوكمة، والرفض العام للفساد المستشري في العديد من مؤسسات الدولة، ففي مقياس مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٨، حقق العراق (١٨) درجة من (١٠٠) درجة، وجاء بالمرتبة(١٦٨)، وبالمثل كان العراق قد حصل على (١٨) درجة خلال العام (٢٠١٧) وجاء بالترتيب (١٦٩) من أصل (١٨٠) دولة، وأشار التقرير بأنّ العراق يُعد من أسوأ الدول إداءً على مؤشر الفساد العالمي، إذ يعاني من مؤسسات عامة ضعيفة، ونزاعات داخلية وحالة من عدم الاستقرار العميقة. مؤكدًا أن هذه الظروف تعزز من انتشار الفساد الذي يساهم بدوره في إضعاف الدولة والقضاء على كافة أشكال الحوكمة الرشيدة، ومن ثم عدم الاستقرار السياسي(١).

ز- **عدم وجود برنامج فعلي وطني موحد:** تفتقر الكيانات والأحزاب السياسية جميعها إلى برنامج وطني فعلي حقيقي موحد، يجمع في طياته جميع العراقيين ويكون هدفه السياسي بناء دولة عراقية؛ وذلك لأن معظم الأحزاب لا تمارس الديمقراطية بصورة صحيحة داخل مؤسساتها ولا في تنظيماتها أو برامجها السياسية فضلاً عن ضعف الأحزاب بممارستها للديمقراطية في علاقتها مع الناس أو فيما بينها، واقتصرت برامج تلك الكيانات السياسية على مصالحها الضيقة، فضلاً عن تزايد ظاهرة تأسيس الأحزاب والتحالفات المؤقتة والموسمية التي تظهر أبان وقت الانتخابات فقط وتختفي بعدها، أضعف من مصداقية تلك الأحزاب ومن مقومات ثقة المواطن العراقي بها(٢).

ثانياً- عدم الاستقرار الأمني

في الجانب الأمني واجه العراق وما زال يواجه تهديدات الإرهاب والعنف وانعدام الشعور بالأمن، إذ أن التحدي الأبرز أمام النظام السياسي العراقي بشكل عام منذ

العام ٢٠٠٣، والذي له صلة وثيقة بالاستحقاقات الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية، هو كبح جماح الجماعات المسلحة في البلاد التي أضحى بعضها ينافس ويتحدى سلطة الدولة؛ لذا فأن المهمة الحكومية الرئيسة تجسدت بضبط حركات وسلوكيات الفواعل غير الحكومية(من فصائل وجماعات مسلحة)، كما باتت هذه الفواعل تمتلك قوة عسكرية كبيرة ودورًا منحهم حرية الحركة والفعل والتأثير والنفوذ على المستوى السياسي، والمستوى الأمني، لاسيما أن الحكومة الحالية تحتاج إلى بسط سلطتها على قوات الأمن العراقية من أجل تحقيق الاستقرار الحقيقي في البلاد، فالعراق مثقل بوجود عدة وحدات شبه عسكرية مختلفة أضعف من قوة الدولة بدرجة كبيرة، الأمر الذي يتطلب تدعيم وتقوية الجيش بعد أن انهارت بعض قطاعته في وجه هجوم التنظيم الإرهابي المسمى بـ (داعش) في العام ٢٠١٤[١].

وهكذا فإن التحدي القائم أمام النظام السياسي العراقي المُتمثل بتحقيق **الاستقرار الأمني المستدام** يتوقف على مدى تمكُن الحكومة من تغيير المناخ المحلي المشابه للمناخ الدولي الفوضوي، عن طريق ممارسة الحكم بفعالية وقوة وملئ أي فراغ محتمل أن تشغله الجهات الفاعلة غير الحكومية، وحصر السلاح بيد الدولة باعتبارها الجهة الشرعية الوحيدة ذات الحق بامتلاك القوة ووسائل العنف المُسلّح، وعن طريق ذلك، يتم تخفيض مخاوف وقلق الجماعات الاثنية والمذهبية والعشائرية المحلية، عبر اقتناع هذه الجماعات الكامل بوجود حكومة قوية وفعالة تتمكن من قمع أي اعتداء مُحتمل قد يطال هذه الجماعة، العرقية، أو المذهبية، أو العشائرية، أو غيرها[٢].

ثالثًا- عدم الاستقرار الاقتصادي

أدبت التأثيرات السياسية والأزمات المتلاحقة بعد العام ٢٠٠٣ دورًا في اجهاض كل الخطط التنموية التي كان الشعب العراقي ينشدها ويحتاج إليها واستمرت الحكومات المتعاقبة بتكرار تلك الاخفاقات، لا بل زادت عليها باتخاذ القرارات المستعجلة،

وأضحت التنمية ضربًا من الخيال أن تتحقق في هذا البلد الذي أصبحت حكومته لا ترتكز أو تستند إلى قاعدة سياسية شعبية بل على العكس، أدى ذلك إلى دخول العراق في أكثر من حرب لتنتهي بذلك مرحلة سياسية وإدارة حكم بقيادة قوات الاحتلال والحكومات العراقية المتعاقبة بعدها، وكان من نتائجها تدمير شبه كامل للبنى التحتية واختلال في الانتاج ومعدلات عالية من البطالة وانتشار الفقر بين أفراد المجتمع، وكذلك التدهور الأمني الذي شهدته الساحة العراقية، الذي أدى إلى شلل في المفاصل الاقتصادية، وتعطل الحياة العامة في مناطق مختلفة من العراق، وبات الاقتصاد العراقي ضعيفًا لا يلبي طموح الحكومات والمؤسسات العراقية(١).

وقد تزامنت المشكلة الاقتصادية في العراق مع غياب وجود تخطيط واضح لمعالجة مشاكل البطالة، وتوفير فرص العمل، وإحداث تنمية شاملة عن طريق استثمار عائدات النفط؛ وذلك بسبب الانقسامات والخلافات السياسية والحزبية، التي تزامنت مع تفاقم مشكلة الوضع الأمني مما أضعف قدرة الحكومات المتعاقبة على السلطة بعد العام ٢٠١٨، على توفير نوع من الاستقرار الاقتصادي، وهو ما سمح للعديد من الأفراد بالتورط في أعمال العنف؛ بسبب غياب فرص العمل، وقد كان لطبيعة السمات الخاصة التي يتميز بها الاقتصاد العراقي، وعدم بذل الجهود الكافية لإعادة هيكلة الاقتصاد وفق خطط منطقية، دورًا في مضاعفة السلبيات الناجمة عن المشكلة الاقتصادية، إذ فضلاً عن هيمنة القطاع النفطي في توليد الناتج القومي، والتضخم الحاد في الجهاز الحكومي، وعدم وجود قطاعات منتجة اقتصاديًا، ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى معدلات غير مسبوقة، وباتت مشكلة البطالة ظاهرة سلبية تسهم في تعميق العنف؛ لكونها مرتبطة بالأمن الاقتصادي للفرد الذي يقوم على ركيزتين أساسيتين هما: أمن العمل وأمن الدخل، بما يعكسه ذلك من سلامة الفرد من التهديدات المفاجئة وهو الهدف الأساس الذي يسعى إلى تحقيقه الأمن البشري، باعتباره موجهًا

لحماية الفرد والحفاظ على استقراره الاجتماعي من جهة، والاستقرار السياسي للبلد من جهة أخرى[١].

ومن أبرز مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي هو اندلاع موجة كبيرة من الاحتجاجات في أكتوبر في العام 2019 ، شملت العاصمة بغداد وبقية محافظات جنوب العراق احتجاجًا على تردّي الأوضاع الاقتصادية للبلد، وانتشار الفساد المالي والإداري والبطالة، ووصلت مطالب المتظاهرين إلى إسقاط النظام الحاكم واستقالة حكومة رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي، وتشكيل حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات مبكرة، وأسفرت أعمال العنف المرتبطة بالاحتجاجات عن استشهاد ما يقارب (٦٠٠) شخص، وقتل البعض منهم بالرصاص الحي أثناء عودتهم إلى منازلهم من المظاهرات[٢] .

إلى جانب ما سبق، فأن من أبرز التحديات الاقتصادية الأخرى التي واجهت النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠١٨، هي مشكلة تقلص الايرادات وازدياد النفقات، إذ في السنوات الأخيرة ، مثلت فاتورة رواتب موظفي الحكومة والمتعاقدين جزءًا كبيرًا من إجمالي نفقات التشغيل للحكومة العراقية، في العام ٢٠٠٤، وكانت التكلفة الإجمالية لجميع رواتب ومعاشات موظفي الحكومة أقل من ٤ تريليونات دينار، أو نحو ما يقارب ١٢,٤٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي (٣١ تريليون دينار)، بحسب الحسابات الختامية التي أعدتها وزارة المالية، وقد زادت هذه النسبة بصورة سريعة في السنوات التي تلت ذلك، إذ ارتفع عدد موظفي الحكومة ورواتبهم بشكل متزامن، فقد وصلت إلى(٣٠٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، و(٣٨٪) في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وتعتبر هذه الزيادة أكثر أهمية بالنظر إلى أن إجمالي الإنفاق السنوي تضاعف من(٣٠) ترليون دينار في العام ٢٠٠٥ إلى (٧٠) تريليون دينار في

العام ٢٠١٠ قبل أن يرتفع مرة أخرى بشكل حاد إلى(١١٩) تريليون دينار في العام ٢٠١٣، في حين شهدت المدة ما بين عامي٢٠١٥-٢٠١٨، ميزانيات تقشفية وإنفاقًا متحفظًا نسبيًا، وقد خصصت موازنة العام ٢٠١٩، (٤٣,٤) تريليون دينار للرواتب الحكومية، فضلًا عن أكثر من(١٨) تريليون دينار للخدمات الاجتماعية، بما في ذلك معاشات المتقاعدين ، ودعم شبكة الحماية الاجتماعية، وبعض النفقات الأخرى التي مثلت ما مجموعه حوالي(٦٥٪) من عائدات النفط المتوقعة لتلك السنة، أما الموازنة المالية لعام ٢٠٢١ ، فقد خصصت حوالي(٥٣,٨) تريليون دينار لرواتب الموظفين المسجلين على الملاك الدائم، فضلًا عن (٣١,٤) تريليون دينار للإنفاق على ما يسمى بالخدمات الاجتماعية، أن إجمالي الرواتب والخدمات الاجتماعية(٨٥,٢) تريليون دينار وهو ما يفوق إيرادات تصدير النفط المتوقعة للعام ذاته والتي تبلغ (٨١,٢ تريليون دينار)، وهو ما رفع العجز المخطط له في موازنة العام ٢٠٢١، إلى أكثر من(٢٨) تريليون دينار[١].

رابعًا- عدم الاستقرار الاجتماعي

تتعمق في أوساط الرأي العام السائد اليوم، المواقف المعارضة للنظام السياسي في العراق، الذي يتسم بوجود الدولة العميقة العابرة للحدود، التي تقوض الديمقراطية، والفصل بين السلطات، وبالفساد السياسي والمالي، إلى جانب انتشار التعصب المذهبي، والمحاصصة الطائفية والسياسية، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من انضمام العراق إلى اتفاقية الحماية من الاختفاء القسري في العام ٢٠١٠، إلا أن السلطات العراقية لم تلتزم بالمادة (٤) من الاتفاقية التي نصت على: "تتّخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لكي يشكّل الاختفاء القسري جريمة في قانونها المحلي"، كما قرّرت المادة (١٧) من الاتفاقية الآتي: "لا يجوز حبس أحد في مكان مجهول"، وأنه يجب حبس جميع المحتجزين في أماكن معترف بها رسميًا؛ لكي يتيسر تحديد

أماكنهم لضمان حمايتهم بقوة القانون، ولكن الحكومة العراقية ما تزال ترفض التقيد بذلك رفضًا تامًا، إذ هناك جهات عدة تنازع وزارة العدل، التي تُعدّ قانونًا صاحبة المسؤولية الحصرية عن مراكز الاحتجاز والسجون[١].

وبالعودة إلى حوادث الاختفاء القسري الموثقة، فقد جاء في تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق المعنون: "تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق ١ /نوفمبر من العام ٢٠١٥ إلى ٣٠ /سبتمبر من العام ٢٠١٦"، والذي كشف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعمليات القتل والخطف غير المشروعة، للعديد من الأفراد الفارين من مناطق النزاع، وأن عدد المختطفين بلغ ما يقارب (١٢٠٠) شخص، وأن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة قد تمكن من "تأكيد هويات ما يقارب (٤٦٠) شخصًا من أولئك الذين خطفوا في الرزازة"[٢].

فضلًا عن الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء، فان النزوح الجماعي خلال معارك التحرير ضد تنظيم (داعش) الإرهابي، أسهم في تفاقم مشكلة عدم الاستقرار الاجتماعي في مناطق ما بعد النزاع، وبات هذا الأمر يمثل تحديًا كبيراً أمام النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠١٨.

وعبر النزاع مع تنظيم (داعش) الإرهابي، نزحَ أكثر من (٦ ملايين) عراقي من ديارهم، وبعد مرور ما يقارب أربعة سنوات على انتهاء النزاع رسميًا عادت مئات الآلاف من الأسر إلى ديارها، ومع ذلك، ما يزال هناك نحو(١,٢) مليون شخص في حالة نزوح، ويعيش حوالي (١٠٣,٠٠٠) نازح في(٤٧٧) موقعاً غير رسمي، وهي مواقع خارج المخيمات الرسمية التي لم يتم دمجها في المجتمعات المحيطة، وبذلك فهي مقطوعة عن الخدمات العامة، إذ ستبقى الأسر التي ما تزال في حالة نزوح في المواقع غير الرسمية في جميع أنحاء العراق في مواجهة عقبات كبيرة أمام إيجاد حل لنزوحهم،

عن طريق العودة إلى ديارهم أو الاندماج المحلي أو الانتقال بصورة دائمة إلى موقع جديد مع الخدمات الأساسية، والاتفاقيات بشأن استخدام الأراضي وفرص كسب العيش التي يصعب الوصول إليها بشكل متزايد[١].

المحور الثاني

تحديات البيئة الخارجية للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠١٨

المتغيرات الدولية والإقليمية التي مر بها العالم بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة، ما تزال مستمرة، وزوال الأنظمة القديمة واحلال أنظمة جديدة محلها مع زيادة الفوضى وعدم الاستقرار مثل الحرب على اليمن والصراع الإقليمي والدولي في سوريا، بين دول مؤيدة للتغير في الأنظمة السياسية، وأخرى معارضة لهذا التوجه واضح المعالم والتوجهات وفقًا المصالح الدولية، وأن خطة تفكيك وإعادة تركيب دول منطقة الشرق الأوسط تعود إلى العام ١٩٨٠، طرح بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر تصوره بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بصورة تغاير ما قررته اتفاقية (سايكس بيكو)، عن طريق جعل المنطقة بؤرة أزمات وحروب مستمرة، فالولايات المتحدة الامريكية هي الأخرى لديها مؤشرات تراجع سياسية واقتصادية وعسكرية عبر السنوات الماضية جعلها تسوق نظريات القيادة من الخلف والقوة الناعمة وغيرها، ومن ثم نجد تطبيقات عن طريق التهديد المستمر لكوريا الشمالية، وعدم حسم ملف أوكرانيا، وتوقيع الاتفاق النووي مع إيران، ومن ثم رفض أو عدم الاعتراف به، وعدم قدرتها في حسم الملف السوري بالصورة التي ترتأيها بعد مضي سنوات عليه، وفي ظل كل تلك المعطيات تبقى تطرح تساؤلات مهمة تخص موضوع بحثنا، أبرزها: ما هو تأثير تلك المتغيرات الإقليمية والدولية على النظام السياسي العراقي؟ وما هي تحديات البيئة الخارجية التي يجب على النظام السياسي

العراقي مواجهتها؟، وهل يمكن للنظام السياسي العراقي في ظل التناقضات والأزمات الداخلية أن يصمد بوجه تلك التحديات الإقليمية والدولية؟.

أولًا- تحديات البيئة الخارجية (الاقليمية):

بالإمكان تلخيص واختصار أهم تحديات البيئة الخارجية (الاقليمية) للنظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠١٨ ، المراد التعاطي معها بالاتي:

١- **التأثير الإيراني في البيئة الداخلية العراقية:** لقد كان تأثير إيران في العراق بعد العام ٢٠٠٣ أحد أكثر الجوانب التي يجري الحديث عنها، ولكنه أقلّ الجوانب التي يتم فهمها في الوضع الذي أعقب الحرب، إذ قامت واشنطن باتهام إيران بشكل متباين حول تدخل غير مناسب ومؤذ وفاضح، كما اتّهمها الزعماء العرب بالسعي لإقامة جمهورية إسلامية، واتهمها مسؤولون عراقيون بارزون بالقيام بسلسلة من التدخلات غير المشروعة (التلاعب في الانتخابات ومساندة التمرّد والتسلّل إلى البلاد)[١].

وقد امتلكت إيران ما يساعدها على إرباك المخططات الأمريكية في العراق، فكان عليها إدارة الأزمة بما يحقق مصالحها، والتي وصفت بأنها سياسة الحياد الإيجابي لاحتوائها على مواقف مركبة تطلبتها التطورات المتلاحقة اللازمة أو اتخاذ موقف الحياد الفعال أو النشط تجاه الأحداث في العراق، الذي يقع بين نقطتين فلا هو مشارك في الأحداث بفعالية واهتمام، ولا هو متخذ وضع عدم الاكتراث، ولكن يتحقق ذلك بمراقبة يقظة تتداخل مع المصلحة الوطنية، إذ تظل السلبية في التعامل مع الأحداث التي لا تمس بصورة مباشرة المصلحة القومية الإيرانية وهي الحياد، بينما ترتبط الفعالية باستمرار مراقبة الأوضاع ووضع خطط تكون جاهزة للتنفيذ مع تحول الأحداث ناحية الخطر لمصالحها، وفي ضوء ذلك فان المشهد بات يتلخص بامتلاك السياسة الإيرانية القدرة على المفاضلة بين عدة بدائل لكل منها تأثير، وعلى ذلك تتطلع

إيران إلى العراق ما بعد الحرب؛ ليكون متشكل وفق ما تأمل؛ لكسب السلام في المنطقة على أساس[١]:

أ- المشاركة الرئيسة في تقرير وترتيب أمور العراق من الداخل؛ لأن إيران لا تريد نظامًا قويًا يمكن أن يمثل لها تهديد في المستقبل.

ب- بناءً على ذلك تحاول إيران طرح نفسها كقوة إقليمية رئيسة لعدم الاستقرار، وترتيبات الأمن في المنطقة.

ت- من كل تاريخها التصارعي مع العراق لا تؤيد انفصال شمال العراق، إذ لا تريد تكرار تجربة جمهورية مهاباد.

ج-عدم قيام دولة شيعية قوية تزيد من مشكلاتها الاقتصادية وتكون نداً لها في المستقبل.

٢- **التأثير التركي في البيئة الداخلية العراقية:** أن الدور التركي لا يختلف عن الدور الإيراني كثيرًا، إلا فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن تركيا تحتفظ بعلاقات طيبة وجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتشابه الموقف التركي مع نظيره الإيراني فيما يخص الشأن الداخلي العراقي، إذ كما أن لإيران رؤيتها الخاصة حول تشكيل عراق المستقبل، فأن تركيا أيضًا لها رؤية خاصة توضحت بالشروط التي اوردتها مقابل أرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق؛ لحفظ الأمن والاستقرار فيه بعد العام ٢٠٠٣، ولكن توكد تركيا في كل مناسبة على[٢]:

١- المطالبات المستمرة بكركوك، وتأكيدها على إعطاء الحقوق للتركمان في العراق.

٢- الحق في التدخل عسكريًا لردع قوات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

٣- نزع السلاح من الاكراد خارج سيطرة السلطة المركزية.

٣- تأثير الدول العربية في البيئة الداخلية العراقية: اتخذت الدول العربية المحيطة بالعراق مواقف من النظام السياسي العراقي الجديد لا تلبي مصلحة الشعب العراقي بقدر ما تلبي مصالحها، وهي ربما نابعة من المأزق الذي يعيشه العالم العربي، إذ أن الدول العربية لديها محاذير تريد تجنبها بدون امتلاكها تصور واضح للأوضاع فيه، وما يجب أن تكون عليه لخدمة هذا البلد والمصالح العربية ايضا، وهنا نرى باستمرار تأرجح مواقف الدول العربية من النظام السياسي العراقي ما بين رفضهم لتدهور الأوضاع في العراق لحد يهدد وحدة وسلامة العراق وتأثيره الإقليمي، لاسيما إذا اخذ شكلًا طائفيًا ويمكن أن ينتشر إلى بلدان عربية أخرى بوجود وضعًا يساعد على التدخل الخارجي من دول مجاورة مثل: إيران وتركيا، ومن جهة أخرى نراهم يفضلون عدم إنجاح العملية السياسية في العراق وانشاءها لنظام سياسي تمثيلي له ملامح ديمقراطية يمكن أن يولد ضغوطًا على الحكومات العربية، بسقوط ذرائع التعارض بين الخصوصية العربية والديمقراطية[١]، أو عدم جاهزية المجتمعات العربية لتغيير ديمقراطي حقيقي، هذا فضلًا عن المخاوف العربية من أن يؤدي استمرار النظام السياسي في العراق إلى صعود نخب سياسية موالية لإيران، الأمر الذي يعني بالمحصلة مطالبة الشيعة في الدول العربية والخليجية تحديدًا، لاسيما أنهم يمثلون أقليات لابأس بها، بدور في الحكم يناسب حجهم في المجتمع، وقد عبرت تصريحات بعض القادة والساسة العرب عن هذه المخاوف بعبارات مثل المد الشيعي والهلال الشيعي، وانعكس هذا المأزق على علاقة الدول العربية بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ لا تريد لها الدول العربية النجاح في العراق؛ لكونه يجعلها تفكر بتكرار التجربة العراقية في بلاد عربية أخرى، وعليه تفضل معظم هذه الدول الجمع بين المتناقضات بتجنب الانهيار

الكامل للنظام السياسي العراقي من جهة، وضمان عدم الاستقرار في العراق مع بقائه ضعيفا من جهة أخرى.

وعليه، يمكن إجمال الأسباب التي دفعت وتدفع دول الجوار العراقي إلى التدخل في الشأن الداخلي ومن ثم التأثير على بناء الدولة فيه بالآتي[١]:

أ-جعل العراق ساحة تصفية حسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب-إعادة التوازن الإقليمي لقوى المنطقة بجعل العراق القوة الردعية ونموذج لباقي دول المنطقة.

ج- تفعيل لعبة حماية الطوائف والقوميات العراقية ولكن لأغراض سياسية بعيدة المنال.

د-خلط الأوراق على الاستراتيجية الأمريكية، وزيادة انشغالها بالشأن العراقي؛ لإبعادها عن الدول التي اخذت التسلسل التالي بعد العراق وتحديدًا (سوريا وإيران) ،لاسيما أن للأخيرة الدور الزعيم والرقم الصعب في المعادلة العراقية، تحديدًا بدخولها في مفاوضات ومساومات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول العراق.

و-التغلغل لأغراض مصلحية اقتصادية.

٤-تحديات البيئة الخارجية (الدولية):

إن ما يشهده النظام الدولي وتداعياته على النظام الإقليمي العربي يساعد على تغذية الظاهرة الطائفية السياسية في العراق، إذ أن العراق دولة تتسم بأهمية جيواستراتيجية في المنطقة العربية وإقليم غرب آسيا، وفى هذا الصدد سوف يتم التركيز في هذا الجزء من البحث على الدور الأمريكي وتأثيرات الحرب الأمريكية على العراق واحتلالها له في العام ٢٠٠٣، وتأثيرات ذلك الاحتلال التي ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا.

إذ قامت قوات الاحتلال الأمريكي بتنفيذ سياسات غير مباشرة وأخرى مباشرة أدت إلى تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع تغلب عليه الطائفية السياسية، وما اقترن بها من فوضى وعدم استقرار وانفلات أمني، وتعطيل العملية السياسية، كلها كانت تأثيرات عرقلت دون شك تأسيس دولة عراقية متقدمة، ومن ثم بات النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، ولغاية يومنا هذا نظامًا هشًا وضعيفًا. إذ يمكن أن نشير في هذا الجانب إلى عدة سياسات وممارسات قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، لتسهم في اضعاف بنية النظام السياسي العراقي ، وكالآتي[١]:

أ-وضع قانون "إدارة الدولة الإنتقالية" لعام ٢٠٠٣، الذى حدد نظام الحكم جمهوريًا اتحاديًا فيدراليًا ديمقراطيًا، وبذلك أُسست الفيدرالية في العراق، كما يلاحظ أنها حددت حدود الإقليم الكردي على أسس طائفية، وتنبع أهمية هذا القانون من تأثيره اللاحق على الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، الذي جاء فيه العديد من النصوص المشابهة، بما ورد في هذا القانون مما أظهر جانبا آخر من أزمة الطائفية تمثل في الصراع السياسي بين المركزية والفدرالية.

ب-تشكيل مجلس الحكم المؤقت من قبل بول بريمر Poul Bremer فى يوليو في العام ٢٠٠٣، وتم توزيع عدد مقاعد المجلس، البالغ عددها (٢٥) مقعدًا، على أسس الطائفة والعرق بين معظم مكونات العراق المختلفة، ثم امتد هذا التوزيع الطائفي إلى مختلف الوزارات التي تشكلت، وعبر الحكومات المتعاقبة وصولًا إلى حكومة العام ٢٠١٨ ، وما تلاها، وبذلك أضحت الاعتبارات الطائفية هي المعيار الأساس لاختيار الأعضاء وذلك لأول مرة في تاريخ العراق الحديث.

كما أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عمدت إلى إحداث تغيير جذري في نمط واتجاهات الصراعات الرئيسة في الشرق الأوسط، وتمثل ذلك في استبدال قضية الصراع العربي – الإسرائيلي كأولوية في النظام الإقليمي العربي بقضية

الصراع العربي – الإيراني، باعتباره القضية المحورية على أجندة السياسة الإقليمية، وإذا كان الصراع العربي – الإسرائيلي قد اتخذ بعدًا سياسيًا وأمنيًا في جوهره، إذ أن الصراع العربي – الإيراني قد اتخذ بعدًا طائفيًا في المقام الأول على خلفية الصراع المذهبي الشيعي–السني، وتقع كل من العراق وسوريا واليمن في قلب التهديد المصاحب لهذا الصراع(١).

على الجانب الآخر، فقد نتج عن التدخل المستمر للإدارة الأمريكية في إدارة شؤون العراق بعد العام ٢٠٠٣، عدم استقرار سياسي وأمني واقتصادي لا يخفى على أحد، إذ تزايدت الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وكذلك غياب الأمن الإنساني مما هيأ البيئة المجتمعية لإحياء الانتماءات الطائفية والعرقية، وإلى تحول ولاء الأفراد من الدولة إلى الكيانات والجماعات الطائفية، بل وترسيخ المسألة الطائفية على المستويين السياسي والاجتماعي، ومن التداعيات الإقليمية سعي إيران إلى أن تستفد من طبيعة متغيرات الفترة الراهنة التي شهدها العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، وإقرار دستور ٢٠٠٥ ، والذى أتاح الصعود السياسي للمكون الشيعي العراقي، بعد معاناتهم من التهميش والإقصاء السياسى عبر حقبة زمنية وفترات حكم متعاقبة في ظل الحكم الجمهوري، ويقابل ذلك أصوات وممارسات من النظام السياسي العراقي؛ لإعلاء استقلالية وسيادة دولة العراق وفك الارتباط مع دولة الجوار الإيرانية ورفض الطائفية العابرة للحدود الوطنية(٢).

بالتالي، يتضح مما سبق أن سياسات الطائفية السياسية التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تكريسها بعد احتلالها وتدخلها العسكرى في العراق، قد تسببت في أن يعاني العراق منذ عقود وحتى الآن من فوضى سياسية وأمنية حقيقية انعكست نتائجها بصورةٍ مباشرة على كافة الجوانب والقطاعات في الدولة العراقية، وبات يعيش

العراق حاليًا أزمة حقيقية على الأصعدة كافة سواءً أكانت سياسية أم اقتصادية أم أمنية أم اجتماعية أم ثقافية.

الخاتمة

واجه النظام السياسي العراقي منذ العام ٢٠٠٣، جملة من التحديات والاخفاقات، التي أدت إلى تزايد المطالبات بإجراء اصلاحات سياسية حقيقية؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية التي شهدها العراق، والفساد في جميع مؤسسات الدولة، وهدر المال العام، كما اساءت المحاصصة الطائفية والتوافقية التي قام عليها تشكيل الحكومات المتعاقبة بالنظام الديمقراطي العراقي، وفي النظم السياسية لا يوجد نظام سياسي كامل ومثالي مطلق، وإنما يوجد نظام سياسي ناجح وفعال، وذلك عن طريق القائمين على أجهزة الدولة والمسؤولين يعملون على توفير وسائل لتعزيز وإدامة هذا النجاح، وتجاوز مظاهر الفشل، وبذلك تكون الاصلاحات ضرورية لإداء النظام السياسي وتفعيل عمل المؤسسات.

بعد العام ٢٠١٨، لم تختلف التحديات كثيرًا (لا من حيث الشكل ولا من حيث الجوهر)، إذ استمرت المشاكل والتحديات بالتفاقم دون أن تكون هناك معالجات حقيقية لها، أو رغبة في التعامل معها من قبل صانع القرار العراقي، إذ اتسم الوضع السياسي بعدم الاستقرار، وأخذ الوضع الاقتصادي يسوء شيئًا فشيء، أما الوضع الأمني فليس بأفضل حال من قبل، وما تزال معاناة آلاف الأفراد والأسر من النازحين مستمرة إلى يومنا هذا، وهذا ما برر رغبة السيد مقتدى الصدر في تغيير النظام السياسي عن طريق حل البرلمان كخطوة أولى، ومن ثم الانتقال إلى الخطوات الأخرى.

إن أبرز ما يمكننا تقديمه من توصيات إلى صانع القرار العراقي؛ لتجاوز تحديات النظام السياسي، يمكن ان نلخصها بالآتي:-

١. الاهتمام بالجانب الاقتصادي – التنموي، وتفعيل القطاع الخاص، وإيجاد فرص عمل للبطالة الموجودة، وذلك لأن التنمية الاقتصادية مفتاح كل استقرار، سواء أكان أمني أم سياسي أم اجتماعي.

٢. أهمية تطوير المؤسسات العراقية لسياسات وطنية وضوابط ومبادئ المواطنة العراقية بما يجعل الانتماء الأعلى للوطن العراقي، وهو ما يتطلب تطوير الخطاب الإعلامي الهادف وترسيخ ثقافة سياسية موحدة في الممارسة السياسية الفعلية لتحقيق هذا الهدف في العراق.

٣. ضرورة تطوير النخبة الحاكمة في العراق عبر إيجاد فاعلية سياسية (قوى وأحزاب سياسية وشخصيات) لديهم حد أدنى من القناعة بالديمقراطية وجدواها، ولديهم القدرة على بناء نوع من التوافق السياسي لدرء مخاطر الطائفية والمحاصصة السياسية .

٤. العمل على تعزيز اعتراف الفاعلين السياسين العراقيين بالتعددية الأثنية والدينية واللغوية والعشائرية وكل أنواع الانتماء الأخرى. ولكن في إطار التنوع والاختلاف، بمعنى استيعاب الدولة لكافة الانتماءات الأولية في الجماعات السياسية المكونة للمجتمع.

٥. إقامة حوار جاد ضمن إطار ديمقراطي والبحث عن المصالح العامة دون التقيد بالمصالح الشخصية الضيقة أو مصالح الكتل السياسية وداعميها الخارجيين، وبناء أطر سليمة للحوكمة وإدارة الموارد ومكافحة الفساد وتشريعات تواجه تعارض المصالح.

٦. ثمة حاجة ماسة إلى إجراء تعديلات دستورية، وتطوير نظام انتخابي، وتقسيم الدوائر الانتخابية يجب أن يتسم بالإنصاف للتكوينات الاجتماعية وفئات المجتمع العراقي، على أن يكون نظام حر وعادل ونزيه.

٧. ضرورة تجديد الحياة الحزبية والسياسية، مع إصدار قانون جديد للأحزاب السياسية، وتوزيع السلطة على أساس الجغرافيا وليس على أساس الهويات الطائفية والأثنية.

٨. إعادة الاعتبار للثقافة والقيم المدنية ودعم منظمات المجتمع المدني.

٩. تصدي الحكومة للمشكلات الداخلية المعقدة التي ترهق كاهل العراقيين وعلاجها وإيجاد حلول لها، وبما يساهم في مواجهة ظاهرة الهجرة والنزوح للعراقيين.

١٠. في ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة وغير مستقرة، من الضروري أن يتم إعادة تعريف وتحديد العلاقات والتوازنات الخارجية مع دول الجوار خاصة إيران وتركيا

والدول الخليجية العربية، وكذلك التشاور مع الإدارة الأمريكية الجديدة مع الحرص على الاستقلالية في إدارة الشأن الداخلي.

١١. الأخذ بمبادئ فاعلية الدولة في الإدارة العامة عن طريق إعمال القانون وقيم الجدارة والاستحقاق وتطبيقها في المناصب العامة للدولة، والحرص على تطوير المؤسسات العامة كمطلب وطني، وعدم التسامح مع الفساد استنادًا إلى أي مبرر .

١٢. ولنجاح النظام السياسي ينبغي العمل على اصلاح جميع المنظومات السياسية العراقية وإيمان النخب السياسية بالصالح السياسي كمطلب استراتيجي تفرضه كل المعطيات بالقول والفعل؛ لما أصاب النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٣ ، في الديمقراطية المشوهة والسيادة القاصرة والمواطنة التائهة.

قائمة المصادر

١. جلال شيخ علي، قراءة في التحديات الوجودية للدولة العراقية، زاكروس، ٢١-٠٦-٢٠٢٢. متاح على الرابط الالكتروني التالي:

http://zagrosnews.net/ar/opinions/34342

٢. فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق: تقييم إستراتيجي، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد – أربيل، ٢٠٠٧.

٣. حسين احمد دخيل، اثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة اهل البيت (عليهم السلام)، العدد ١٨، جامعة اهل البيت، كربلاء، د.ت.

4. Salim M. Jamel, The Impact of Post-Saddam: Iraq on the Cause of Democratization in the Arab World, International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Vol. 6, No. 1, 2012

٥. ناظم نواف الشمرى، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية،)العراق: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، د.ت).

٦. مستقبل الاستقرار فى العراق سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا، Strategies Think Tank، ١٢-١٢-٢٠١٩. متاح على الرابط الالكتروني التالي:

https://strategiecs.com/analyses

٧. مركز حوكمة للسياسات العامة :المؤشر الوطنى للتحول الديمقراطي فى العراق ٢٠١٨-٢٠١٩، بغداد: الهاشمى للكتب الجامعية، ٢٠٢٠.

٨. ليلى ذر لطيف ومحمد الغريفي، دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية طبق النظرية السلوكية، المركز الديمقراطى العربى، برلين، يناير ٢٠٢٢.

٩. حسنين توفيق إبراهيم، خمسة عشر عاما على الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق: فشل التحول الديمقراطى المفروض من الخارج، مجلة الديمقراطية، العدد ٧١، يوليو ٢٠١٨.

١٠. نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١.

١١. رانج علاء الدين، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، مركز بروكنجز الدوحة، العدد ٢٤، أكتوبر ٢٠١٨.

١٢. حسين باسم، الاستقرار الامني في العراق: مقاربة في مفهوم المعضلة الامنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، نيسان ٢٠١٩.

١٣. فوزية خدا كرم، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٢٠٧، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٣.

١٤. عبدالجبار عبود الحلفي، البطالة في العراق مع اشارة خاصة الى بطالة الشباب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان ٣٤-٤٤، بيروت، ٢٠٠٨.

١٥. مظاهرات العراق: المئات يتظاهرون في بغداد في ذكرى احتجاجات تشرين، عربي B.B.C News، ١ تشرين الاول ٢٠٢١. متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58765626

١٦. نوفل الحسن، مرة اخرى: العراق عند مفترق طرق، موقع MEI. ٠٣-٠٥-٢٠٢١. متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.mei.edu/publications/mrt-akhry-alraq-nd-mftrq-trq

١٧. عاما على احتلال العراق: الخراب بالأرقام، العربي الجديد، ٢٠١٧/٤/٩. متاح على الرابط الالكتروني التالي:

https://goo.gl/F9U16R (تاريخ زيارة الموقع: ٢١-٠٧-٢٠٢٢)

١٨. حسنين توفيق إبراهيم، خمسة عشر عاما على الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق: فشل التحول الديمقراطى المفروض من الخارج، مجلة الديمقراطية، العدد ٧١، يوليو ٢٠١٨.

١٩. بيان صحفي للامم المتحدة، "المنظمة الدولية للهجرة في العراق: توجيه الدعم نحو النازحين في المواقع غير الرسمية"، الامم المتحدة في العراق، ١٠ نوفمبر ٢٠٢١. متاح على الرابط الالكتروني التالي:

https://iraq.un.org/ar/157698-almnzmt-aldwlyt-llhjrt-fy-alraq-twjyh-aldm-nhw-alnazhyn-fy-almwaq-alghyr-rsmyt

٢٠. تقرير مجموعة الازمات "ايران في العراق: مامدى النفوذ؟"، ٢١ مارس ٢٠٠٥. متاح على الرابط الالكتروني التالي:

https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran/iran-iraq-how-much-influence

٢١. هاجر ابو زيد، بعد عام من الانسحاب: تفعيل الشراكة بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام، بغداد، ٢٠١٤.

٢٢. ايناس عبد السادة علي، اثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٢٣. خالد محسن جابر، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣ ،الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط ١ ، ٢٠١٣.

٢٤. عمر عبد الجبار كامل، مستقبل مكانه العراق في التفكير الاستراتيجي الامريكي، اطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦.

٢٥. محمد ميسر فتحي، الصراعات الجيوسياسية وتأثيرها على مستقبل الامن المجتمعي والسلام في العراق، دراسة في الابعاد الاقليمية والدولية، مجلة دراسات اقليمية، العدد ١٢، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٨.